مشروع وثيقة الإعلان الوطني لأكاديميي الجنوب..

مسارات الحل السياسي لقضية شعب الجنوب ومعوقاتها (٢-٢)

الأمناء / خاص

خلق الله الأرض بما تحتويه من أسباب الوجـود والبقـاء وأودع فيها القوانين والسنن التي تسـيرها، وخلق الإنسان أرقى أنـواع الخلق وأكثرهـا كمالاً بما ميّزه من قدرة على التعقل والعقل، وعلى قاعدة هذا التميز قامت فكرة الاستخلاف الإلهي للإنسـان في إدارة شؤون دنياه بما يتفق مع القوانين والسنن المودوعة فيها الذي يقع على الإنسـان اكتشافها والامتثال لها.

وفي الوقت الذي تشـكل الإنسـانية حلقة موحـدة في منظومـة التمايز والتنـوع التي يقـوم عليهـا النظام الطبيعي، فقد جعل الله للإنسانية بنيانها الداخلي الذي بموجبه تمايزت الشعوب وتحددت جغرافية حقوق السـيادة لكل شـعوب الأرض، كما جعل لكل شـعب بنيانه الاجتماعـي الداخلي القائم على التقابـل والتكامل، فتحددت تأسيسـا على ذلك طبيعة العلاقات الخارجية بين الشـعوب والعلاقات الداخلية المتكاملة بين المكونات الاجتماعية داخل كل شعب.

قال الله عز وجـل : ((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكـر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير)). فإحدى النتائج الكبرى التي أثمرها المجرى العام للتاريخ الإنسـاني هي ظهـور البنية الشـعوبية للمجتمع الإنساني واقتسام حقوق السيادة بين الشعوب على أقاليم الأرض.

"الأمناء" تعيد نـشر الحلقة الثانية بسبب خطأ فني غير مقصود في سقوط صفحة سـهواً فيما تخص السياسـة وأنظمة الحكم في الدولتين والتي ظهرت تفاصيله في جملة من النقاط ..

سادسـاً: قوبـل كل ذلك بمسلسـل التحايـل والالتفـاف عـلى الثورتين والشـعبين وأهـداف كل منهما، وعلى الجهد الدولي، مدشـنين ذلك بما عرف بمسلسـل الانضمامات المريب لأجنحة النظام السياسي التي انقسمت إلى ثلاثة: الأول انضم إلى تيار الحوثي فوضع بذرة التحالـف الانقلابي الـذي ظهر لاحقا، والثاني انضم إلى ثورة الشـباب ليصبح لاحقـاً ممثلا لهـا ومحاوراً باسـمها وشريكاً باسم ثورة الشباب في السلطة الانتقاليـة، فيـما بقي الجـزء الثالث صامتاً ليتولى مقاليد السلطة الانتقالية وتشـكيل الحكومة الانتقالية، وكان له هذا الدور لانتماء معظم رموزه للجنوب منعاً لاندفاعهم صوب الانضمام للحراك الشـعبي الجنوبي وانكشـاف معادلة الـصراع في اليمن بأنها بـين الجنوب والشـمال على خلفية فشل الوحدة وما تسببت فيه من حروب.

نجح هذا المسلسـل المريب وكانت له تداعياتـه الخطيرة على تطور المشـهد العـام للأحـداث في كل من الشـمال والجنـوب، حيث نجحت أجنحته في وأد الثورة السلمية في الشمال والتأثير على طبيعة تشكيل السلطة الانتقالية وسلبها حياديتها والتحكم في المسـار التنفيذي لبنود المبـادرة الخليجيـة، التي جرى التعامل معهـا من منظور المبدأ القائل " القبول في الشكل ورفض المضمون".

لقد بينـت التطورات اللاحقة بالقطع حجم التحايل والخداع والتزييف في كل شيء، ففي تسـليم سـلطة الرئيس تم من الناحية الشـكلية نقل السلطة من الرئيس المخلـوع إلى الرئيس الانتقالي الجديد ولكنـه تم الإبقـاء على أدوات السـلطة بالكامل بيد الرئيس المخلوع، الأمر الـذي أعاق تحقيق الهيكلة وتنفيذ إجـراءات بناء الثقـة والتحكم بهيكلة السلطة الانتقالية، وبالنتيجة لا هيكلة سياسية تمت ولا إدارية ولا عسكرية ولا أمنية (إجهـاض تام للمبادرة الخليجية والقرارات الدوليـة على غرار الإجهاض الذي تم للمواقـف والبيانات والقرارات الدولية في حرب 1994م).

هذا التعثر في تسـليم السلطة وعدم تحقيق الهيكلة أسس للعبة التمثيل في الحـوار الوطني الـذي عقد في صنعاء والتحكم بنتائجـه، حيث بدأ الحوار عند انطلاقه مقبولا ومحايدا بإقراره فشـل الوحدة وأقر الاعتذار للجنوب على حرب 1994م وأقر ما عـرف بإجراءات إعادة بناء الثقـة وفي مقدمتها إعادة الجيش والأمن الجنوبيين وكبار موظفي الدولة الجنوبية الذين جـرى تسريحهم قسراً بعد حرب 1994م، والعمل بمبدأ التمثيل المتسـاوي بين الجنوب والشـمال وأن القضية الجنوبيـة هي القضية المركزية في الحوار وأن على حلها يتوقف حل كل قضايا اليمن الأخرى، إلا أن ما جرى على موضوعات تسليم السـلطة والهيكلة من تحايل والتفـاف تم في التعامل مع الحـوار، لم ينفذ شيء من إجراءات بناء الثقة ولم يسـمح للجنوب في أن يختار من يمثلـه في الحوار، بل أجنحة النظام السياسي هي من اختارت ممثلي الجنوب حتى الفصيل الذي حضر الحوار من بين فصائل الحراك الجنوبي (المؤتمر الوطني لشـعب الجنوب) تم رفض أطروحاته فاضطر الانسـحاب في النهاية قبل أن ينهي المؤتمر أعماله.

المفاجـأة الكبرى التي كشـفت عن حقيقة التآمر عـلى الجنوب تكمن في الرسـالة المشـتركة المقدمة إلى رئيس مؤتمر الحـوار (الرئيس الانتقالي) من قبل جناحي النظام المخلوع وهم حزبي المؤتمر والاصلاح التـي حملت للرئيس تهديدهما بالانسـحاب وإفشال مؤتمر الحوار إذا لم يتم استبعاد ثنائية الجنوب والشـمال من آليات الحـوار، وخطورة تلك الرسالة أفصحت عنها النتائج التي أفضت إليها:

1- النتيجـة الأولى أرغمـت الرئيس الانتقالي ورئيس مؤتمر الحوار على الاسـتجابة لمطلبها فألغي المعادلة الثنائية بين الجنوب والشـمال واصدر قرار حل الستة الأقاليم، ليتم بذلك إخرج الحوار عن حياديتـه وأبطل مشروعية مخرجاته ليس ذلك فحسـب بل واخرج السلطة الانتقالية عن حياديتها.

2- النتيجة الثانية إخراج فصيل الحراك الجنوبي مـن المؤتمر الذي بني مشـاركته على مبدأ الحوار القائم على معادلة ثنائية الجنوب والشمال، بإعلان انسحاب هذا الفصيل من الحوار نتيجة الغير طبيعي هو وجـود حزب الاصلاح ضمن تحالف الضـد (الجنوب، الرئيس الانتقالي والتحالف العربي)،

هـذا التواجـد للاصـلاح وقيادته وبالتنسيق الوطيد مع التحالف الانقلابي هو المسئول الأول عن:

- عرقلة الانتصار العسـكري على الانقلابيين في الشمال.
- رغم فشلهم في منع التحالف بين الحراك الشعبي الجنوبي ومقاومته الجنوبية المسلحة مع الرئيس الانتقالي والتحالـف العربي وتحقيـق الانتصار الجنـوبي، لكنهـم تمكنوا مـن إعاقة إعادة بناء مؤسسـات الدولة العسكرية والأمنية والإداريـة والمالية في الجنوب وعرقلة اسـتكمال الانتصار العسكري بتحقيق نصر سياسي.
- جميع هذه الإعاقات تسببت في تأخير الحسـم العسـكري وتصب جميعهـا في هـدف إفشـال التحالف العربي وإبقاء الأوضاع مفتوحة على كل الاحتمالات.

سادساً: مسارات الحل السياسي:

الإقرار بأن مـا خلقته أجنحة النظام السياسي المخلوع من مواقعها الجديدة من معوقات وعراقيـل قد تمكنت من إجهـاض التدخل الـدولي وإجهاض حوار صنعاء وأخرجتـه عن حياديته، الأمر الذي ألقى بضلاله على السـلطة الانتقالية وجرها إلى مواقف أخرجتها عـن حياديتهـا بتبنيها خيار السـتة الأقاليم، مما أفشل قدرتها على تحقيق وظائف المرحلـة الانتقاليـة وعرقلة الحسـم العسـكري وبالنتيجة عرقلة الوصـول إلى الحل السـياسي العادل لمشـكلات اليمن وقضاياه الكبرى. مما يعني اسـتمرار الحاجة إلى الدخول في مرحلة انتقاليـة ثانية تتحدد وظائفها بما يلي:

أولا: تصحيح وضع السلطة الانتقالية واستعادة حياديتها من خلال الآتي:

1- إعادة الاعتبـار للمعادلة الثنائية بين الجنوب والشـمال التي انطلق منها حوار صنعـاء باعتبارهما طرفا الوحدة المعلنـة في مايـو 1990م التي اعترف الجميع بفشلها.

2- بالانطلاق مـن هذه المعادلة يتولى الرئيـس الانتقالي تنفيذ الهيكلة السياسية والإدارية والعسكرية والأمنية والمالية والتي اصبحت اليوم متاحة بعد إن تعذر تنفيذها فور التوقيع عليها.

3- إعـادة تشـكيل الحكومة الانتقالية ومؤسسـاتها مناصفة بين الجنوب والشـمال، على أن يتم الاتفاق على آلية اختيار أعضائها.

4- تحكـم المرحلـة الانتقالية الثانية بإقليمين (الجنوب والشـمال)، ويتم إنشـاء إدارة انتقالية خاصة بكل إقليم تتأسس ابتداء بصدور قرارات من الرئيس الانتقالي بتعيين نائبين له، واحد لشئون الجنوب وآخر لشئون الشمال.

5- إصدار قرار رئـاسي بإلغاء كافة التعديلات الإداريـة التي أصدرها الرئيس المخلـوع والتي أحدثت تداخلات على طول الحدود بين الجنوب والشمال مما تسـبب في ظهور بؤر التوتر على طول خط الحدود السيادية بين الشعبين.

6- الحـرب ينبغـي ان تنتهي بإلحـاق الهزيمـة التامـة بالتحالف الانقـلابي ووضـع نهايـة للتدخلات الإيرانية لتشـكل الخـط الفاصل بين زمنين تتم فيه المراجعة والتقييم لما أنجز وما لم ينجز والانتقـال إلى زمن جديد تتبدل فيـه الأدوات تختفـي فيه قوى الفشل، قوى الخراب والدمار وتصعد فيه القوى المعبرة عن إرادة الشعبين في كل من الجنوب والشمال.

ثـانيا: بعد إلحاق الهزيمة بالتحالف المـوالي لإيران وانتهـاء الحرب وإتمام الهيكلـة بالاعتراف بطـرفي المعادلة (الجنوب+ الشمال) والاعتراف بالحقوق الكاملة لـكل طرف في إطـار الحدود الجغرافيـة لحقه السـيادي في اتخاذ القرار المعبر عن إرادته وحقه في تقرير مصـيره، تنتقـل دول التحالف العربي والسلطة الانتقالية إلى جانب الشرعية الدولية من أطراف في الحرب إلى أطراف محايـدة حافظة للأمن والاسـتقرار الداخلي خلال المرحلة الانتقالية وراعية وضامنة لحـوار داخلي خـاص بكل طرف لإنتاج الحل السياسي الخاص به وتفاوض ندي بين الطرفين للبحث في شكل العلاقة المستقبلية بينهما.

ثالثـاً: أما عـلى الصعيـد الداخلي فالجنوبيون يؤمنون بأن وحدة الشعوب تقوم على تـوازن داخلي بين مكوناتها لتشكل هي أي (الوحدة) عنصر التوازن الخارجي مـع الآخر. هكـذا هو حال كل شـعوب الأرض، وشـعب الجنوب مثله مثل كل الشـعوب تقوم علاقاته ووحدته الداخلية على سـتة مكونات سيادية (السـت المحافظات) بحدودها المعروفة عـام 1990م وهو واحد في علاقاتـه الخارجيـة. ولأن كل البناء السياسي والإداري والعسكري والأمني وغيرها لدولـة الجنوب قـد تعرضت للخراب والدمار خـلال الثلاثة العقود الماضية، فـإن الأمر يتطلـب ان تعقد كل محافظة مؤتمرهـا الجامع لتأكيد وحدتها حول المشروع الوطني لشـعب الجنوب وتأكيد روح التسامح وتجاوز ما خلفته سياسات وصراعات الماضي، والنظـر إلى خطوة حضرموت في عقد مؤتمرها الجامع بأنها تمثل البداية التي على المكونات الجنوبية الأخرى أكمالها لتشـكل بمجموعها التأسـيس لعقد المؤتمر الوطني الجامع لشعب الجنوب.

رابعا: المؤتمرات الجنوبية بمستوياتها المحلية والوطنية يجب ان تكون النافذة لظهور القيادات الجنوبية في كل هياكل الهرم الوطنـي الجنوبي وبداية انطلاق البناء المؤسـسي لدولة الجنوب في كل القطاعات.

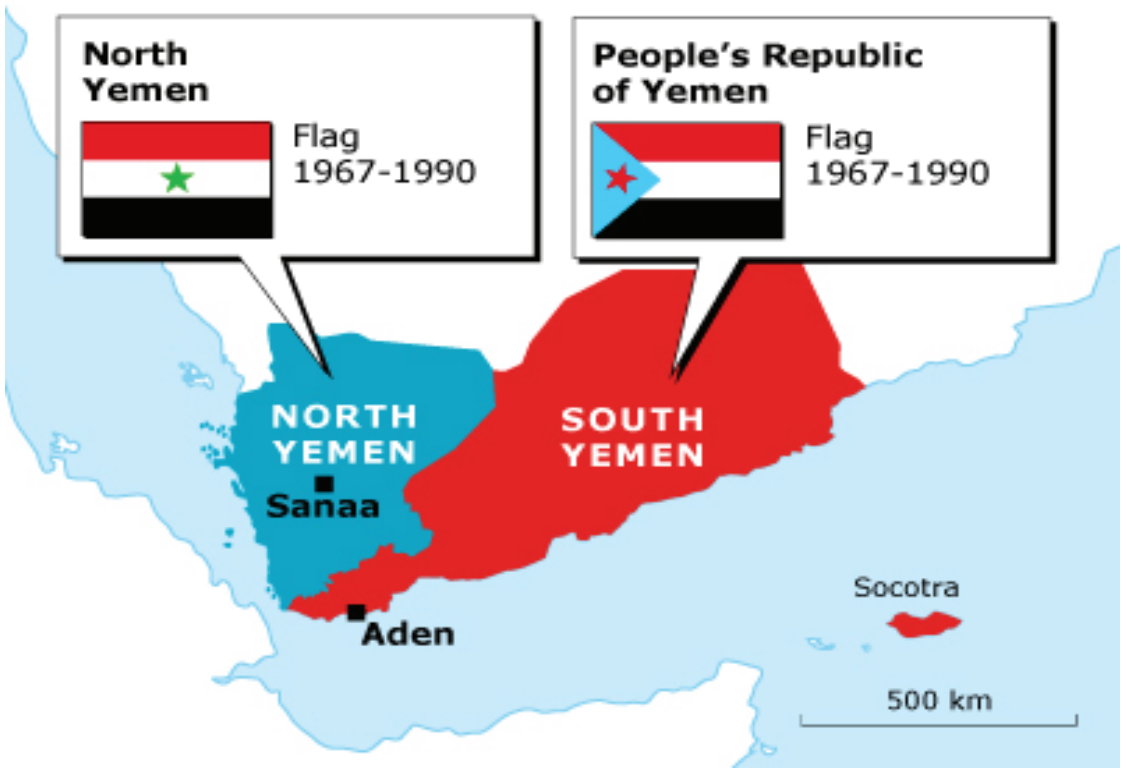

ليعلم شعبي (الجنوب والشمال) أن لقضية شعب الجنوب أصل راسخ ومداميك ضاربة في أعماق الأرض والتاريخ